توقف المخبر في العيادات الشاملة

| السويداء- عبير صيموعة

تسبب تأخير المواد اللازمة لعمل مخبر العيادات الشاملة إلى توقف جميع التحاليل اللازمة للمراجعين بدءاً من تحليل السكري وانتهاء بتحليل البول والكولسترول والشحوم وغيرها من التحاليل اليومية.

ويعود التوقف إلى قرار وزارة الصحة بإتباع العيادات الشاملة إلى منطقة السويداء الصحية التابعة لدائرة برامج الصحة العامة لعمل العيادات بعد أن كانت العيادات وبحكم عملها على المرتبط مع مديرية الصحة في المحافظة، إذ أصبح وبموجب القرار يتوجب على العيادات تأمين المستلزمات الطبية واحتياجات جميع الأقسام في العيادات عن طريق المنطقة الصحية وذلك يستغرق وقتاً للموافقة على شراء هذه المواد، حيث أدى التأخير في تأمين المواد اللازمة لعمل المخبر.

انعكس توقف العمل سلباً على مرضى العيادات ودفعهم مرغمين للتوجه نحو المخابر الخاصة وترتيب أعباء مادية إضافية عليهم، علماً أن مخبر العيادات الشاملة كان يستقبل يومياً أكثر من ١٥٠ مريضاً حيث وصل عدد المراجعين في الشهر الماضي إلى ١٨٩١ مراجعاً في حين تجاوز عدد التحاليل بكامل أنواعها ١٨ ألف تحليل.

وأكد القسم القانوني في مديرية صحة السويداء أن عدم توافر المواد المخبرية اللازمة لإجراء التحاليل يعود إلى القرار الذي من خلاله تم ضم العيادات الشاملة لدائرة برامج الصحة مع العلم أن النظام الداخلي لوزارة الصحة يؤكد أن تبعية العيادات الشاملة هي لدائرة المشافي وليس لمنطقة الصحة لأن تبعيتها لدائرة المشافي (دائرة المستودعات) يختصر الكثير من الإجراءات نظراً لتقديم الطلب بشكل مباشر لمديرة الصحة وهذا يسهل عملية الحصول على جميع المواد الطبية.

بدوره رئيس العيادات الشاملة الدكتور بيان حديقة أوضح أن تعطل عمل المخبر يعود إلى التأخير في تأمين المواد الخاصة مؤكداً أنه تم تقديم عدة طلبات لدائرة برامج الصحة عن طريق المنطقة الصحية وننتظر تسليمنا المطلوب للعيادات الشاملة المواد.

تسليم البطاقة للوكيل القضائي المؤقت عن (الغائب أو المفقود) وللوصي بموجب قرار قضائي

التجاري السوري يتيح استلام البطاقات للأقارب من الدرجة الأولى بموجب وكالة ولكن!

| محمد راكان مصطفى

حدد المصرف التجاري السوري التعليمات بتسليم بطاقات الصراف الآلي الصادرة عن المصرف، بأن يتم تسليم بطاقات الصراف الآلي لأصحابها بالذات، أو لغيرهم بموجب وكالة عدلية أو خاصة أو مصرفية للوكيل القانوني ذي صلة القربى بالموكل (أب، أم، ابن، ابنة، زوج، زوجة، أخ، أخت، أبو الزوج أو الزوجة، أم الزوج أو الزوجة، زوج الابنة، زوجة الابن، ابن الزوج أو الزوجة، زوجة الأب، زوج الأم).

واشترط المصرف أن تكون الوكالة مصدقة أصولاً بتاريخ حديث لا يتجاوز الأسبوع على أن يصدق عليها أصولاً من النيابة العامة في محافظة منطقة الكاتب بالعدل في حال استخدامها في محافظة أخرى غير الصادرة فيها باستثناء الوكالة المصرفية التي تبقى خاضعة للأنظمة والتعليمات الخاصة بها في كل مصرف.

وأن تتضمن الوكالة بعبارة صريحة لاستلام بطاقات الصراف الآلي وفي حال كانت البطاقة جديدة أو بدلاً عن ضائع فيجب أن تتضمن صراحة استلام الرقم السري الخاص بالبطاقة أيضاً، إضافة إلى تقديم بيان عائلي مصدق وحديث يبين صلة قرابة الوكيل للموكل، وبيان عائلي عدد/١/ فيما يخص (أب، أم، ابن، ابنة، زوج، زوجة، أخ، أخت)، وبيان عائلي عدد ٢ أي للوكيل وللموكل فيما يخص (أبو الزوج أو الزوجة، أم الزوج أو الزوجة، زوج الابنة، زوجة الابن، ابن الزوج أو الزوجة، زوجة الأب، زوج الأم)، وإخراج قيد حديث يتضمن الرقم الوطني للموكل.

وأشار المصرف إلى أنه من الممكن تسليم بطاقات الصراف الآلي للوكيل القضائي المؤقت عن (الغائب أو المفقود) المعين بموجب قرار قضائي صادر عن القاضي الشرعي وفق الأصول والحاصل على إذنه باستلام بطاقة الصراف الآلي لقبض المبالغ الحالية أو اللاحقة دفعة واحدة أو على عدة دفعات وفي حال كانت البطاقة جديدة أو بدلاً عن ضائع فيجب أن يتضمن الإذن استلام الرقم السري الخاص بالبطاقة أيضاً.

وبالنسبة للوصي عن قاصر أو القيم الشرعي عن مريض المعين يتم بموجب قرار قضائي صادر عن القاضي الشرعي وفق الأصول والحاصل على إذنه باستلام بطاقة الصراف الآلي لقبض المبالغ الحالية أو اللاحقة دفعة واحدة أو على عدة دفعات وفي حال كانت البطاقة جديدة أو بدلاً عن ضائع فيجب أن يتضمن الإذن استلام الرقم السري الخاص بالبطاقة أيضاً.

ورداً على سؤال «الوطن» عن ضرورة تضمن عبارة صريحة لاستلام بطاقات الصراف الآلي والرقم السري الخاص بالبطاقة حتى في الوكالات العامة التي تشتمل التوكيل بقبض الرواتب والتعويضات والمستحقات من جميع الجهات الرسمية والمصارف الخاصة والعامة، وقبض جميع المستحقات المالية من أي دائرة أو مصرف! بين مصدر في المصرف لـ«الوطن» أن هذه التعليمات التي تمت الموافقة عليها من رئاسة الحكومة تسمح بتسليم بطاقة الصراف الآلي الصادرة عن المصرف لأقارب صاحب البطاقة من الدرجة الأولى، مؤكداً أن ورود العبارات في الوكالات شرط أساسي للاستلام، منوهاً بأنه في السابق كان من غير الممكن تسليم البطاقة لغير صاحبها بشكل نهائي ولا بأي طريقة.

مصدر قضائي أكد لـ«الوطن» أن إضافة عبارة لاستلام بطاقات الصراف الآلي والرقم السري الخاص بالبطاقة إجراء روتيني يتم فوراً من قبل الكاتب بالعدل عند طلب صاحب العلاقة ولا يحتاج إلى أي معاملات أو إجراءات إضافية.

حمص تستعد للانتخابات المحلية في ٧ دوائر

| حمص- نبال إبراهيم

أكد أمين عام محافظة حمص عامر خليل لـ«الوطن» صدور قرارات وزارة الإدارة المحلية القاضية بتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس المحافظة والبالغ عددها ٧ دوائر انتخابية بعدد ممثلين إجمالي ١٠٠ عضو مجلس.

وأوضح خليل أن الدوائر موزعة على دائرة حمص وتوابعها ٥٨ عضواً، دائرة تدمر وتوابعها ٦ أعضاء، دائرة المخرم الفوقاني وتوابعها ٥ أعضاء، دائرة تلكلخ وتوابعها ٩ أعضاء، دائرة الرستن وتوابعها ٩ أعضاء ، دائر تلدو وتوابعها ٧ أعضاء، دائرة القصير ٦ أعضاء، مشيرا إلى أنه تم توزيع المقاعد لمجالس المدن والبلدان والبلديات، منوهاً بأنه تم إحداث خمس بلديات جديدة (الشرقلية – المنزول– النزهة – الخنساء – أم الدوالي) ليصل العدد لـ ٩٠ بلدية.

وأوضح خليل أنه يتم التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتجهيز الصناديق الانتخابية في المحافظة، إضافة إلى تأمين مستلزمات العملية الانتخابية، كما تم تشكيل لجنة إعلامية لوضع خطة إعلامية شاملة لتغطية العملية الانتخابية بجميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ليدرك كل مواطن قيمة صوته في اختيار الأكثر جدارة وكفاءة من المرشحين، لافتا إلى أن محافظة حمص قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخابات الإدارة المحلية المقررة في ١٦ أيلول القادم.

وأضاف: إنه تم تحديد السادس والعشرين من الشهر الحالي موعداً لبدء تقديم طلبات الترشح لانتخابات مجالس الإدارة المحلية ولمدة سبعة أيام متواصلة بما فيها أيام العطل.

٥٩٠٠ طالب تخرجوا من التعليم المفتوح خلال الأزمة

أوتاني لـ«الوطن»: ضبط شهادات مزورة بالكامل عبر مكاتب سمسرة تعمل من الخارج

| فادي بك الشريف

كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني لـ«الوطن» عن ضبط عدة شهادات تعليم مفتوح مزورة منذ بداية العام وذلك عن طريق مكاتب سمسرة تعمل في الخارج تقوم بالمتاجرة بالشهادة السورية بمبالغ مادية للنصب على الطلبة.

مضيفة: إن جميع الحالات يتم ضبطها وكشفها وخاصة أن مختلف الجهات والجامعات لديها مراسلات مع الجامعات السورية للتأكد من المصدر إضافة إلى متابعة الموضوع من وزارة التعليم العالي للتأكد من وثوقية الشهادة ومدى مصداقيتها لكشف أي حالات تزوير أو تلاعب.

وبينت أوتاني أنه تم ضبط أكثر من ١٠ حالات تلاعب بشهادة التعليم المفتوح ومن ضمن عمليات الاحتيال منح شهادات مزورة بالكامل، مؤكدة بأنه يتم ضبط وكشف جميع الحالات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والإحالة للقضاء وإجراء الملاحقة القضائية، علما أنه يتم إضافة العلامات الأمنية من جامعة دمشق للشهادات الممنوحة، مع التأكد من تطابق صحة المعلومات.

وحول الشكاوى والانتقادات فيما يخص عدم قبول خريجي قسم الترجمة للعمل في وظائف الدولة، واعتمادهم بشكل كبير على القطاع الخاص، بينت أوتاني أن برنامج التعليم المفتوح في جامعة دمشق يضم اختصاص الإنكليزي فقط ولا يشمل اللغة الفرنسية

ونوهت أوتاني بأن وزارة التربية لا تقبل خريجي الترجمة لأنه من ضمن توصيف قبول الموظفين هو خاص بالأدب الإنكليزي الذي يشمل جميع المجالات المدرسة ضمن الاختصاصات الأدب الإنكليزي على صعيد القراءة والكتابة والمصطلحات والقواعد التي تحتاج لخريج أدب إنكليزي وليس ترجمة، علما أن التوصيف الوظيفي قائم قبل إحداث برنامج الترجمة في التعليم المفتوح.

ودعت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون المفتوح عدداً من الوزارات والجهات لتغيير توصيفها لقبول طلاب قسم الترجمة في عدد من المديريات والأقسام نظرا لأهمية هذا التخصص في العلاقات الدولية والثقافية، علما أن هناك وزارات تقبل خريجي الترجمة في وظائفها، علما أن الترجمة لها سوق عمل خاص يستقطب الخريجين حسب خبرتهم وتمكنهم من زيادة مهاراتهم ومعارفهم، موضحة أن عدد الطلاب المسجلين في برنامج الترجمة يصل إلى ٢٠٠٠ طالب وطالبة في كل عام وهو عدد ليس بالكبير مقارنة مع بقية برامج التعليم المفتوح الستة المتبقية.

وأوضحت أوتاني أن عدد الطلاب الخريجين من برامج التعليم المفتوح خلال الأزمة بلغ ٥٩٠٠ طالب وطالبة في برامج المحاسبة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدراسات القانونية والدبلوماسية ورياض الأطفال ومعلم الصف إضافة إلى الترجمة والإعلام، مضيفة أن ٢٧ ألف طالب مسجل على امتحانات التعليم المفتوح والتي انطلقت منذ أيام بانخفاض ٥ آلاف طالب وطالبة عن الفصل الدراسي الأول الذي بلغ فيه عدد الطلاب المسجلين نحو ٣٢ ألف طالب.

كما جددت أوتاني المطالبة باستثناء طلاب السنة الأخيرة من احتساب سنوات الانقطاع عن الدراسة والتي تعيد الطالب من السنة الرابعة إلى السنة الأولى لأسباب تكون خارجة عن إرادة العديد منهم، الأمر الذي في حالة اتخاذه ينعكس إيجابا على عدم خروج الطلاب من منظومة المفتوح وعودته للدراسة مجدداً لاستكمال تحصيله العلمي ونيله الشهادة.

التسرب مرتفع في حماة بسبب الأزمة وانخفاض الدخل المادي

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مدير تربية حماة يحيى منجد أن المديرية تقيم اليوم ٤ دورات لـ١٥٠٠ طالب وطالبة متسربين لتأهيلهم وإعادتهم إلى مدارسهم في مدينة حماة، مدتها ستة أشهر في أربع مدارس هي (عبد الكريم الرجب– القدس– أحمد عزيز– مهدي حمدان) ويتألف الكادر التدريسي من ١٥٠ معلماً ومعلمة كانوا قد تدربوا على التعليم النشط ومفاهيم التعليم العلاجي من خلال دورات أقيمت بهذا الخصوص بالتعاون بين مديرية التربية والمجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين (دي آر سي).

رئيس شعبة التعليم الإلزامي في تربية حماة عبد الحليم العمر بيَّن أن الهدف من هذه الدورات استقطاب التلاميذ المتسربين والمنقطعين عن مدارسهم، نتيجة أوضاعهم الاقتصادية الصعبة وعدم وجود معيل لهم سوى أنفسهم.

وإن المواد التي تدرس هي: الرياضيات واللغة العربية والعلوم والفيزياء واللغة الانكليزية.

رئيس دائرة التخطيط والإحصاء في مديرية التربية عبد الرزاق الزيتون أكد أنه وفقاً للإحصاء والمسح الذي أجرته جمعيات أهلية تبين أن عدد الطلاب المتسربين في مدينة حماة مرتفع وذلك بسبب الأزمة وانخفاض الدخل المادي لأسرهم.

وميز الزيتون بين نوعين من المتسربين الأول متسرب خارج أسوار المدرسة والثاني متسرب مقنع حيث يكون التلميذ في المدرسة ولكنه لا يملك الرغبة بالتعلم مشيراً إلى أن ما تقوم به الدورات هو التعامل مع الحالتين السابقتين بكل موضوعية حيث تم تحديد مواعيدها على أن تكون بعد انتهاء الطلاب من أعمالهم حتى لا تتعارض مع كسبهم المادي كما أنه سيتم إلحاقهم ببرامج التعليم فئة /ب/ أو الصفوف النظامية منهاج فئة /أ/ بعد انتهاء الدورات.

ماذا وراء سحب الأدوية المصنعة من «الفالسارتان»؟ قد تكون أسباباً سياسية وحرب تجارية

عبود لـ«الوطن»: السحب احترازي للشك في وجود شائبة وللمحافظة على صحة المرضى

| محمود الصالح

لم ينف معاون وزير الصحة للشؤون الدوائية الدكتور حبيب عبود أن يكون وراء الحملة العالمية على أحد المواد الدوائية التي تنتجها إحدى أكبر الشركات في العالم Zhejiang Huahai Pharmaceuticals الصينية أسباب سياسية في إطار حرب اقتصادية. حيث أصدرت وكالة الأدوية الأوربية «EMA» تقريراً في الخامس من تموز الجاري مفاده أن يتم سحب المستحضرات الصيدلانية الحاوية في تركيبها على مادة « الفالسارتان» وذلك بعد أن تم الكشف عن وجود شائبة في المادة الفعالة قد تكون مضرة كما أن وجود هذه الشائبة لم يكن متوقعاً وأن ظهورها قد يكون بسبب تغييرات في طريقة تصنيع المادة الفعالة وفقاً لما أفادت به الشركة وعليه أعلنت وزارة الصحة وبناء على هذا التقرير إجراء السحب الاحترازي لجميع المستحضرات الحاوية في تركيبها على مادة «الفالسارتان» والمصنعة من الشركة الصينية فقط وللمعامل كافة التي قامت بشراء هذه المادة واستثنت وزارة الصحة منها مستحضر Diovan و Diovan Co - Exforge المصنعة لدى معمل المتوسط بامتياز من شركة نوفرتس حيث تبين أن المادة الأولية مصنعة لدى شركة نوفارتس في معاملها ولا علاقة للشركة الصينية المذكورة بها.

وبناء على ذلك قررت وزارة الصحة سحب ٤٤ مستحضراً دوائياً تنتجها ٢٥ شركة دواء وطنية، موضحاً لـ«الوطن» أن الشركة الصينية هي أكبر شركة في العالم تنتج هذه المادة وهي تستحوذ على معظم السوق العالمية في هذه المادة وهذه الشركة تصنع المادة منذ ولادتها ولم تكن فيها أي مشكلات، لكن يبدو أن الشركة قد غيّرت في شروط التصنيع كما اعترفت هي بذلك فظهرت مشتقات تخرب أو شوائب وهذه الشوائب لم تصرح الشركة عن البعض منها وتم اكتشافها من الشركات الغربية، وعندما واجهت الشركات الغربية الشركة الصينية اعترفت الأخيرة بوجود هذه الشوائب وهذه الشوائب ليست من أصل المادة الدوائية وهي دخيلة عليها والحقيقة أن المادة ليس فيها خلل وما لحقها من شوائب هو من طريقة التصنيع وتبين أن هذه الشوائب غير واردة في نص دستور الدواء الأوربي والأميركي والمعتمد من منظمة الصحة العالمية لذلك أصدرت «ايميا» منظمة الدواء الأوروبية هذا التعميم والتزمت به ٤٠ دولة في العالم فقط.

وأكد عبود أن إجراء السحب لكل دول العالم هو إجراء احترازي وحتى في سورية كذلك وليس سحب إتلاف وإنما فقط للتأكد من سلامة المادة والسحب ليس من أجل الشائبة بحد ذاتها وتماشياً مع الرأي العالمي وبهدف المحافظة على المرضى تم سحب المستحضرات من المعامل والمستودعات والصيدليات وتم التحرز عليها وتم منع تصنيع أي مادة دوائية من هذه المادة وكذلك كل ما تم تصنيعه من مواد تم الحجر عليها حتى تظهر النتائج.

وعن نتائج التحاليل التي أجريت حتى الآن قال معاون الوزير: كل التحاليل التي أجريت هي سليمة وممتازة ولم يثبت في أي مادة وجود هذه الشائبة حيث تم أخذ عينات من المواد الأولية من جميع المعامل التي اشترت هذه المادة وكذلك المستحضرات الناتجة عن المادة، لافتاً إلى تحرير منتجات ١٠ معامل لأنها أصلاً لم تستجر هذه المادة وأما المعامل الأخرى فتم منع تداولها حتى تظهر النتائج.

وعن عدد الزمر الدوائية التي تدخل فيها هذه المادة هي ٥ زمر فقط وعن إمكانية قيام أصحاب المعامل بالادعاء على الوزارة بالخسائر التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة هذه العملية في حال ثبت عدم وجود نتائج سلبية للمادة أكد عبود أنه لا يمكن أن يقوموا بذلك لأنه وفق الشروط القانونية للترخيص لشركات الدواء يحق للوزارة اتخاذ أي إجراء وعلى الشركة القيام بالسحب طواعية في حال وجود أي خلل أو الشك في ذلك ولكن من حق الصيدلي والموزع أن يتم تعويضه من معمل الدواء على الخسائر التي تعرض لها.

أما عن تكاليف إجراء التحاليل فتتحملها الوزارة نظراً لأن هذا الإجراء تم بمبادرة من الوزارة ولكن الأكيد أنهم لن يعوضوا عن أي خسارة بسبب هذا الإجراء حتى لو كانت النتائج سليمة.

وبالعودة إلى تعميم وزارة الصحة نجد أن الوزارة فقد طلب من المعامل الدوائية موافاة مديرية الشؤون الصيدلانية في الوزارة بأرقام التحضيرات والكميات المتبقية لديهم من المادة الأولية واللافت للنظر أن الوزارة نصحت في تعميمها المرضى الذين يتلقون العلاج بهذه المادة مراجعة الطبيب المختص لديهم للتبديل إلى دواء آخر يعالج الحالة المرضية ويخلو من هذه المادة أو يحتوي على هذه المادة من مصادر بديلة آمنة علماً أن جميع البدائل للزمر الدوائية المستخدمة كافة في علاج ارتفاع الضغط الشرياني والأمراض القلبية متوافرة في السوق المحلية. وعادت وزارة الصحة لإصدار تعميم لاحق يتضمن أسماء المستحضرات وأرقام التحضيرات وأسماء معامل الدواء لكن اللافت للانتباه التأكيد على اسم الشركة الصينية هذه الاستجابة للطلب الأوروبي والتأكيد على استمرار منع التداول والتحرز على المادة ومنتجاتها يطرح عدداً من الأسئلة المشروعة التي تحتاج إلى إجابة. أولها مشكورة وزارة الصحة على حرصها على سلامة المواطن والتعامل مع أدنى درجات الشكل لكن لماذا لم تتعامل كبرى شركات ودول إنتاج الأدوية مع هذا التحذير ومنها روسيا وكوبا والهند وإيران؟ لأننا نعرف أن هذه الدول من كبرى الدول المصنعة للدواء في العالم وبالتأكيد استجرت كميات كبيرة من المادة، الأمر الآخر ما دام لم يثبت حتى الآن وجود أي خلل وجميع العينات التي تم تحليلها ثبت أنها سليمة لماذا نطلب من المرضى تغيير الدواء؟ الأمر الآخر ما دام الجميع متفقاً على أنها شائبة والشوائب في كل مكان لماذا كل هذه الحملة لمحاربة هذا المنتج؟

هذه الأسئلة وغيرها ننتظر الإجابة عنها في الأيام القادمة فقد يصدق الحدس أن هناك حرباً مقصودة على الاقتصاد الصيني.

> ٤٤ مستحضراً تنتجها ٢٥ شركة دوائية شملها السحب لـ ٥ زمر دوائية فقط